

حوكمة البنوك المركزية كمدخل لإرساء مصداقية السياسة النقدية

أ.م.د حيدر حمزة جودي /كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية

د. نوفل سمايلي /كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتمويل /جامعة العربي التبسي - الجزائر

ملخص

منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة أصبحت البنوك المركزية تملك صلاحيات واسعة وأهداف تشمل كلا من استقرار النقدي والاستقرار المالي. مما تطلب ترتيبات حديثة لحوكمة البنوك المركزية، وتصميم مؤسسي جديد لتقييد استخدام السلطة بالتركيز على الاستقلالية، المساءلة والشفافية. فإدراك الأفراد للمخاطر الناتجة عن التحولات في السياسة النقدية بسبب التغيير في أهدافها المتعددة يضعف من درجة مصداقيتها وقبولها. وباعتبار البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، من تحديد توجهاتها وأهدافها واختيار الوسائل الملائمة، فإنه يعمل على ضمان فاعلية السياسة النقدية، ومن أجل ذلك تستوجب توفره على الاستقلالية، وخضوعه للمساءلة، واحترامه لمبادئ الشفافية وبذلك تطبيق الحوكمة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، الاستقلالية، الشفافية، المساءلة، الحوكمة المصرفية.

Abstract

Since the recent Global Financial Crisis, Central Banks Have extensive Powers and Objectives include both Monetary Sability and Financial Stability. Which required new arrangements for the Governance of Central Banks and the design of a new Institutional Framework to restrict the use of power by focusing on Independence, Accountability and Transparency. Perception of individuals to risks resulting from shifts in Monetary Policy because of the change in the multiple goals weakens the degree of the effectiveness and acceptance. As the Central Bank is responsible for Monetary Policy management, identify orientations, objectives and choose the appropriate means, it works to ensure the effectiveness of Monetary Policy, and for that warrant provided on the Independence, Accountability, and Respect for the Principles of Transparency, So the application of Banking Governance..

Key Words: The Central Bank, Independence, Transparency, Accountability, Governance Banking.

مقدمة

فالبنوك المركزية بحاجة إلى النظر في هياكل الحوكمة واتخاذ القرار الخاصة بها للتأكد من أنها قادرة يحتذى بها من قبل البنوك التجارية التي تشرف عليها، فالمكونات الأساسية للحوكمة الجيدة كالمسؤولية والمساءلة والنزاهة والشفافية يجب النظر إليها في جميع الأوقات في البنوك المركزية كأمتلة جيدة يحتذى بها. كما أن صياغة الاستراتيجيات وإدارة المخاطر تحتاج إلى تحديث بشكل منتظم من أجل الاستجابة للتحديات الجديدة والواقع الجديد بالقطاع المصرفي.

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل المتعلقة بها. كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها النقدية وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة.

1- الإشكالية

مما سبق تبرز إشكالية البحث كمايلي:

- ما هي محددات الحوكمة في البنوك المركزية ودورها في إرساء مصداقية السياسة النقدية ؟

2- أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في قمة النظام المصرفي، من خلال قدرته على تحقيق أهدافه بكل فعالية ونجاعة للوصول إلى الاستقرار النقدي، ما يحفز على جذب الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيدا عن المظاهر التضخمية والأزمات المختلفة. وتعتبر حوكمة البنك المركزي إحدى القنوات الحديثة الفعالة لتعزيز أدائه خاصة في مجال إعداده وتنفيذه للسياسة النقدية ورفع درجة مصداقيته.

3- فرضية البحث

- تعتبر حوكمة البنك المركزي حتمية أساسية لإرساء سياسة نقدية ذات مصداقية

4- محاور الدراسة

نظرا لطبيعة البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

- أساسيات حول البنوك المركزية والسياسة النقدية ومصداقيتها؛

- محددات الحوكمة في البنك المركزي؛

- حوكمة البنك المركزي للسياسة النقدية لتحقيق مصداقيتها.

المحور الأول: أساسيات حول البنوك المركزية والسياسة النقدية ومصداقيتها

تعتبر البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بمثابة العمود الفقري للقطاع البنكي، أين تتموقع في قمة الجهاز البنكي في الدولة، حيث تلعب دورا هاما في الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتتولى أمر السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها بصفة خاصة.

أولاً- مفهوم البنك المركزي وأهدافه

عرفت البنوك المركزية تحولات وتطورات عديدة عبر مراحل زمنية مختلفة، فاكتملت جملة من المهام والأدوار لتحقيق أهداف وغايات متعددة.

1- مفهوم البنك المركزي

يقوم البنك المركزي حالياً بأداء العديد من المهام والوظائف ذات الطبيعة المختلفة، مما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق وموجز للبنك المركزي لأن في الحقيقة أي تعريف مشتق من وظائفه، التي اختلفت عبر الزمان والمكان، ويمكن إدراج التعاريف الآتية:

- البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولاً عن إدارة النظام النقدي في الدولة فهو يأتي في قمة النظام النقدي للبلاد،
- يعرف البنك المركزي بأنه البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، وهو المحتكر الوحيد لعملية الإصدار النقدي في الدولة،ⁱⁱ

- يقصد بالبنك المركزي أيضاً المؤسسة التي تلقى عليها مسؤولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود؛ أي تنظيم عرض النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة، ويضمن كذلك استقرار النظام المصرفي للدولة باعتباره السلطة النقدية.ⁱⁱⁱ

إذن وكمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من طرف الدولة تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة، ومن خلال إدارته لهذه العمليات بوسائل متنوعة ومتعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة باعتباره يتولى إدارة الجهاز المصرفي والنقدي. وقد وصف بأنه « مركزي » لأنه يشغل مركزاً محورياً في النظام المصرفي والنقدي في الدولة، وعليه فإنه يعمل قائداً لسوق النقد ومشرفاً ورقبياً ومنظماً لنشاط البنوك التجارية، ولذلك يعتبر قمة المؤسسات النقدية وأعلى سلطة نقدية في البلاد، وبما أن البنك المركزي قادراً على التأثير في الأوضاع والظروف النقدية والائتمانية والتطور المالي في الدولة فقد أقيمت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة.

2- أهداف البنك المركزي

من ناحية الهدف، فإنه يندر أن يتجه البنك المركزي إلى تحقيق الأرباح رغم أنه لا يوجد قيد في ذلك، وإن تركز هدفه في هذا الاتجاه، لأصبح يشكل خطورة بالغة على الاقتصاد الوطني، ويقضي على كل مؤسسات النظام المصرفي. تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤوليتها يختلف من بلد لآخر نتيجة تأثيره بعوامل مختلفة أهمها:^{iv}

- مرحلة النمو الاقتصادي العام للدولة وحجم الموارد المالية المتاحة،
- مدى اتساع وتطور السوق النقدية والسوق المالية،
- تركيبة الهيكل الائتماني السائد وطبيعة النظام النقدي المطبق،
- نوعية العلاقات المالية الدولية للبلاد.

أما عن أبرز أهداف البنك المركزي فتتمثل أساساً في:^v

- تحقيق الاستقرار النقدي،
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي،
- العمل على تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام.

أما عن وجهة نظر صندوق النقد الدولي؛ ضمان استقرار الأسعار في الأجل الطويل والسلامة المالية للنظم يعتبران أهم أهداف البنوك المركزية، رغم التناقضات بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل، حيث يعتبران أكثر الطرق فعالية للنهوض بالأداء الاقتصادي مع الزمن، وتحقق أثراً إيجابية على النمو والعمالة والتضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وميزان المدفوعات.^{vi}

ثانياً- السياسة النقدية ومصادقيتها

لعبت العوامل والتقلبات الاقتصادية بتركيباتها المعقدة دوراً هاماً في إبراز الحاجة إلى وجود عمليات وإجراءات من شأنها السيطرة على الجوانب السلبية لهذه التقلبات، لهذا قد تبلورت هذه التوجهات والإجراءات فيما يصطلح عليه بالسياسات النقدية والتي أصبحت أهم مكونات السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي.

1- تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية تعاريف عديدة ومفاهيم متنوعة، إلا أن أغلبها قد اتفق في المضمون والأهداف. ومن بين هذه التعاريف نجد:

- السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ ولهذا فإن السياسة النقدية هي المهمة الرئيسية للسلطة النقدية، في التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة ويتم ذلك باستخدام الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية، والتي تكون في متناول البنك المركزي كمثل عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية.^{vii}

- وتعرف كذلك أنها الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي. وبالتالي فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية.^{viii}

- وحسب تعريف آخر؛ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية أو البنك المركزي بهدف التأثير على الاقتصاد، وضمان استقرار أسعار الصرف.^{ix}

وبشكل شامل وموجز تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج. فيتضح من ذلك أن البنك المركزي يتحكم في حجم وسائل الدفع إما بالزيادة أو بالنقصان، وهو في ذلك ينفذ سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.^x

2- مصادقية السياسة النقدية

تمثل المصادقية عنصراً جوهرياً من عناصر السياسة النقدية، وفي تحديدها أن تزيد من فاعلية تلك السياسة بشكل واضح وملمس، فتعدد الأهداف أو عدم تحديدها لا يتوافق مع الرغبة والحرص على تأكيدات المصادقية والقبول العام للسياسة النقدية المتبعة، فإدراك الأفراد للمخاطر الناتجة عن التحولات في السياسة النقدية بسبب التغيير في أهدافها المتعددة يضعف من درجة مصادقيتها وقبولها. وباعتبار البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة السياسة النقدية، من تحديد توجهاتها وأهدافها واختيار الوسائل الملائمة، فإنه يعمل على ضمان مصادقية السياسة النقدية، ومن أجل ذلك تستوجب شروط معينة*:

كما عرف المصدقية بأنها مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين وقدرة وتصميم البنك المركزي على تنفيذ سياسته المرسومة وبلوغ الأهداف التي كان قد أعلن عنها، ولتحسينها ينبغي منح السلطة النقدية درجة من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بفرض إبعادها قدر الإمكان عن الدوافع السياسية التي تجاذبها، هذه الأخيرة تعتبر من أهم التوجهات الحديثة للسياسة النقدية. فإنها تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها. ونعني بالمصدقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون. ولا تثبت المصدقية إلا عبر الزمن حيث يكرّر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف. ومما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصدقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع. كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية وتسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقيته.^{xi}

المحور الثاني: محددات الحوكمة في البنك المركزي

إن الحوكمة المصرفية الجيدة والمتميزة توفر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأسس المناسبة للوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تصب في مصلحة البنك المركزي، وبما يضمن إيجاد بيئة رقابة فاعلة، وبالتالي تساعده على استغلال موارده بكفاءة، كما تتضمن الحوكمة الإرشادات وإجراءات الرقابة الإشرافية الداخلية والخارجية، والضوابط الإرشادية لإدارة المؤسسات المالية والمصرفية، والمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر، ومعيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق.

وتمثل محددات الحوكمة في مجموعة الإجراءات والهيكلية المطبقة من جانب مجلس الإدارة والإدارة العليا لتوجيه وإدارة ومراقبة أنشطة البنك المركزي من أجل تحقيق أهدافه، والتي يمكن أن نلخص عناصرها في ما يلي:

أولاً- تحديد الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للبنك المركزي

ويمكن توضيح ذلك كما يلي:^{xii}

1- الرؤية: أن يكون البنك المركزي من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الإقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.

2- الرسالة: المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل العملة الوطنية في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يجب أن يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

3- القيم الجوهرية: وتتحدد من خلال:

- الانتماء: الإخلاص والحسّ بالمسؤولية والالتزام تجاه البنك المركزي والعاملين فيه والمتعاملين معه.

- النزاهة: يتعامل البنك المركزي بحيادية وموضوعية لتحقيق أهدافه.

- التمييز: يصنع البنك المركزي فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.

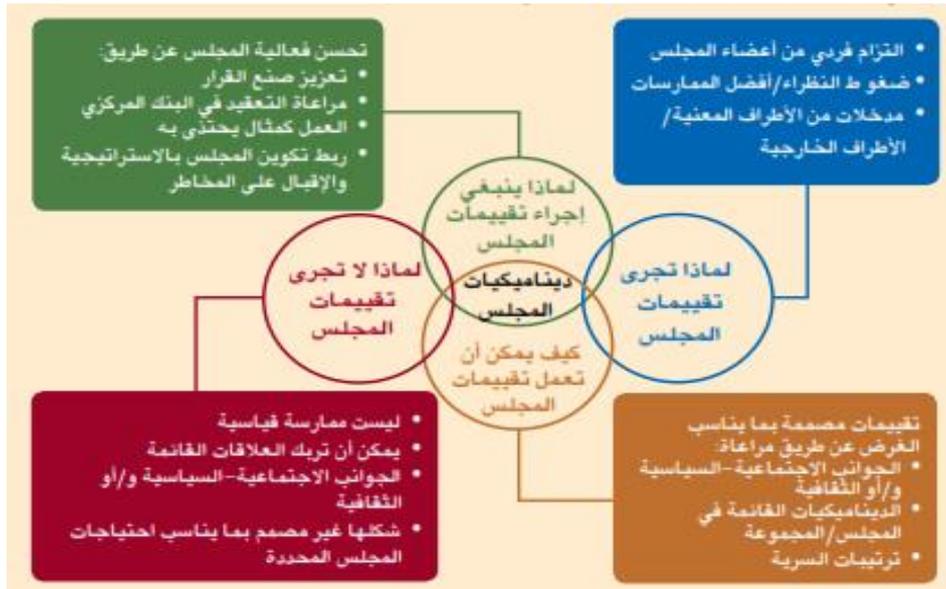
- التدريب والتعلم المستمر: يسعى البنك المركزي بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
العمل بروح الفريق: وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

- الشفافية: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

ثانياً- تقييمات مجلس إدارة البنك المركزي

ينبغي أن تكون البنوك المركزية مثلاً يحتذى به، فالبنوك المركزية تطلب من البنوك التجارية تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية، فينبغي عليها أن تطبيق ذلك أولاً. بما في ذلك التقييمات السنوية لمجالسها، فعلى المؤسسات الدولية ومنظمات وضع المعايير أن تنظر إلى تقييمات مجالس البنوك المركزية كأداة أخرى من أدوات حوكمة البنك المركزي وستكون معايير الصلاحية والنزاهة لأعضاء المجلس والشفافية وتدبير الإفصاح كلها مفيدة. وهو ما سيؤدي إلى تحسين فعالية وجودة الإجراءات التي يتخذها صناع القرار الرئيسيون. والشكل الموالي يوضح أهمية تعزيز تقييم مجلس إدارة البنك المركزي باعتبار الحوكمة المصرفية تتخذ من الهيكل التنظيمي مساراً لانتقالها وتطبيقها على كافة المستويات:^{xiii}

شكل رقم "01": تقييمات أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي



المصدر: أشرف خان، " تحديد طريقة العمل من أعلى"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،

المجلد 53، العدد 04، ديسمبر 2016، ص:53.

ينبغي على مجلس الإدارة إجراء تقييم لأدائه وأداء كل لجنة وكل عضو مجلس إدارة، بصفة سنوية. يجب أن تشمل عملية التقييم ما يلي^{xiv}:

- تقييم كيفية أداء مجلس الإدارة لمهامه،

- تقييم أداء كل لجنة في ضوء أغراضها ومسئولياتها المحددة، والتي ينبغي أن تشمل مراجعة عمليات التقييم الذاتي التي تتم من قبل كل لجنة،

- مراجعة الأعمال التي يقوم بها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، حضوره في اجتماعات المجلس واللجان، ومشاركته البناءة في المناقشات واتخاذ القرارات،
- مراجعة التشكيل الحالي لمجلس الإدارة مقابل التشكيل المرغوب فيه بهدف الحفاظ على قدر متوازن من المهارات والخبرة وبهدف تنشيط وتطوير المجلس،
- تقديم توصيات لضم أعضاء جدد بالمجلس ليحلوا محل الأعضاء المتواجدين منذ فترة طويلة أو هؤلاء ممن تكون مساهمتهم تجاه البنك واللجان التابعة للمجلس (مثل لجنة التدقيق) غير كافية.

ثالثاً- لجنة التدقيق الداخلي

تتمثل مهمة التدقيق الداخلي في تقديم نشاط تأكيد مستقل وموضوعي واستشاري لتحسين الأنشطة والعمليات بالبنك المركزي بما يساهم في مساعدته على تحقيق أهدافه، ويتحقق ذلك بتبني أساليب موضوعية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. ويقوم التدقيق الداخلي بالبنك المركزي بتقييم إجراءات الحوكمة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها بما يكفل تحقيق الأهداف الآتية:^{xv}

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة بالبنك المركزي.
- ضمان فاعلية إدارة الداء والمساءلة على مستوى البنك ككل.
- إبلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية بالبنك.
- تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين والإدارة وإبلاغ المعلومات بين تلك الأطراف.
- وللجنة التدقيق دور هام وفعال في العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك والجهاز المركزي للمحاسبات، وتحمل المسؤولية المباشرة عن ما يلي:
- اقتراح تعيين أو عزل المراجع الخارجي وكذا تحديد أتعابهم ومكافأتهم.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع المراجعين الخارجيين.
- استلام تقارير المراجعة والتأكد من قيام الإدارة العليا بالبنك المركزي باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات بالقوانين المطبقة.

رابعاً- تعزيز استقلالية مراقبي الحسابات

بهدف تعزيز استقلالية المدققين الخارجيين، يجب أن يعتمد البنك المركزي سياسة ديناميكية وحذرة لتجديد مراقبي الحسابات. وتخضع حسابات البنك المركزي لتدقيق خارجي يؤمنه مراقبي حسابات من بين الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين الوطنيين، حيث يقوموا بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والتدقيق المحاسبي قبل ابدأ الرأي حول مدى موضوعية وصدق القوائم المالية الختامية. من أجل إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية بالتزامه بالمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة، ولا بد من تعزيز استقلاليته باعتباره أساس في عملية التدقيق.^{xvi}

خامساً- إحداث اللجان والوحدات

ومن أبرز اللجان والوحدات التنظيمية بالبنك المركزي والتي تعزز من حوكمته نجد:^{xvii}

1- وحدة الخطة الإستراتيجية

المهمة الرئيسية لهذه الوحدة هي متابعة حسن تنفيذ إستراتيجية البنك المركزي وخطته التشغيلية، بما في ذلك:

- التنسيق مع دوائر وفروع وإدارات ووحدات البنك المركزي بشأن أية أمور تتعلق بإستراتيجيته وخطته التشغيلية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ المبادرات والعمليات والتأكد من فعاليتها.
- متابعة أداء الدوائر والفروع والإدارات والوحدات بالبنك المركزي بشأن تنفيذ إستراتيجية البنك المركزي وخطته التشغيلية، ورفع تقارير دورية موجزة بهذا الخصوص إلى المحافظ.
- اقتراح إعادة هيكلة الأقسام ضمن الدوائر والفروع والإدارات والوحدات بالبنك المركزي، بما يتناسب والأهداف الإستراتيجية.
- التنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات الاتحادية والمحلية بشأن أية أمور تتعلق بإستراتيجية البنك المركزي وخطته التشغيلية.

2- اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

من منطلق الحرص على تعزيز هياكل الحوكمة والرقابة الداخلية وتحسين عملية صنع القرار وقصد ترسيخ الصيغة التشاورية بين جميع الأطراف وخاصة فيما يتعلق بالخيارات الإستراتيجية، يجب وضع لجنة دائمة للتدقيق الداخلي منبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء مستقلين من الكفاءات المشهود لها بالمستوى العالي في مجال المحاسبة والتدقيق، كما يجب إعداد الميثاق الذي يضبط قواعد تسيير اللجنة. وتقوم اللجنة بالمهام الرئيسية التالية:

- إجراء عمليات التدقيق المسبقة على جميع المعاملات التي تنطوي على تحويلات بالتكس أو السويفت أو تعطي تعليمات بالخصم من حسابات البنك المركزي لدى البنوك المركزية والبنوك التجارية.
- التأكد باستمرار من سلامة الأنظمة الأمنية للحاسب الآلي خصوصاً فيما يتعلق بالأرقام السرية والمستويات الأمنية في الدخول إلى الوثائق وإجراء التحويلات المالية من خلال الحاسب الآلي للبنك.
- إجراء عملية التدقيق اللاحقة على البنوك الخاصة بالمقر الرئيسي والفروع ورفع تقارير عن المخالفات لنصوص القانون والأنظمة واللوائح.
- تدقيق موجودات البنك المركزي ومخزونه من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية ومن الذهب وتدقيق عمليات استلام الأوراق النقدية من دور الطباعة والمسكوكات المعدنية وفق التعليمات المتعلقة بهذا الشأن والمشاركة في أعمال الجرد السنوي لموجودات البنك المركزي.

3- وحدة تطوير القوانين

تكون مهمتها الأساسية مراجعة القوانين الاقتصادية والمالية والمصرفية واقتراح تحديثها، بما في ذلك:

- مراجعة القوانين المصرفية والمالية والأنظمة المتعلقة بها واقتراح تحديثها.
- المشاركة ضمن فريق البنك المركزي المكلف بالاجتماع مع اللجان الفنية بالوزارات والمؤسسات الحكومية المشكلة لمراجعة القوانين الاقتصادية واقتراح تعديلها.
- التنسيق، من خلال فريق البنك المركزي مع الوزارات والهيئات الاتحادية والمحلية بشأن المواضيع المتعلقة بمراجعة القوانين.

- مراجعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المقترحة التي يكون البنك المركزي طرفاً فيها، وإبداء الرأي القانوني بشأنها.

4- لجنة السياسة النقدية

يجب أن تتوافر للبنوك المركزية لجنة للسياسة النقدية مكلفة بتوفير المعلومات والتحليل الضرورية والتوصيات لمجلس إدارة البنك المركزي بخصوص اتخاذ القرارات في مجال إدارة السياسة النقدية. وتتشكل عموماً من المحافظ ونائبه وعضوين من بين أعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن أعضاء مكلفين بمجالات السياسة النقدية وسياسة الصرف والرقابة المصرفية والاستقرار المالي وغيرها.

5- لجنة أنظمة المعلومات

تحوز البنوك المركزية على لجنة إستراتيجية الأنظمة المعلوماتية، تتمثل مهمتها الرئيسية في المصادقة على الأهداف والتوجهات المتعلقة بتطوير المنظومة المعلوماتية للبنك المركزي، وفقاً لاحتياجات وتطلعات مختلف الهياكل الإدارية وكذلك تحديد صيغ تفعيل السياسة المتعلقة بمجالي المعلوماتية والاتصال. وتتشكل عموماً من المحافظ ونائبه والمدير العام المكلف بالأنظمة المعلوماتية والمديرين العاميين المكلفين بأقسام الاختصاصات والدعم والذين يتم تعيينهم من قبل المحافظ.

6- وحدة الاستقرار المالي

تتمثل المهام الأساسية لهذه الوحدة في تحديد أهم العناصر التي قد تتسبب في التأثير سلباً على الاستقرار المالي، وهي:

- مراجعة وتحليل الإحصاءات المصرفية والنقدية المستلمة من "وحدة الإحصاءات المصرفية والنقدية" من أجل إعداد تقارير مالية دورية.

- مراقبة وتقييم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المالي.

- اقتراح السياسات المناسبة في مجال الرقابة والتفتيش لغرض قياس المخاطر واقتراح الحلول المتعلقة بها.

7- وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة

لترقية إجراءات البنك المركزي الموجهة لدعم الجهود الدولية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومن باب الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1373 لسنة 2001، وغيرها من الاتفاقيات الدولية خاصة التوصيات الأربعون لمجموعة العمل الدولي FATF. ولهذا الغرض، تم اتخاذ إجراءات عاجلة بواسطة البنوك المركزية للبحث عن وتجميد حسابات مصرفية مملوكة لأفراد و/أو منظمات تم تحديدها بوصفها مرتبطة بالإرهاب. ويجب تأسيس وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة في البنك المركزي وتعزيزها بكوادر بشرية ومصادر مالية إضافية. وتتلقى الوحدة تقارير المعاملات المشبوهة من كافة المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية بشأن المعاملات المشبوهة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ودراستها وتحليلها وتدوينها وحفظها في قاعدة بيانات الوحدة. xviii

سادساً- اعتماد أحدث المنهجيات لإعداد الإحصائيات النقدية والمالية

من منطلق الحرص على التلاؤم مع المعايير الدولية في مجال الإحصائيات النقدية والمالية القائم على دليل الصندوق النقد الدولي في هذا المجال، لإضفاء قدر أكبر من الدقة والأهمية على

تحليل المكونات النقدية وتدقيق المؤشرات تقييم استقرار القطاع المصرفي. وتكمن مهمتها الأساسية في إعداد الإحصاءات المصرفية والنقدية بما في ذلك: xix

- استلام القوائم المصرفية المملوءة بشكل صحيح من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة البنك المركزي في شكلها الإلكتروني.
- استلام الجداول الإحصائية الخاصة بالنقد المصدر والشيكات من دائرة العمليات المصرفية واستلام بيانات دائرة الخزنة والبيانات الإلكترونية لتبويبها وإعداد التقارير المتعلقة بها.
- استلام معلومات السيولة من البنوك، شركات التمويل/ الاستثمار بشكل دوري وإعداد تقرير عن السيولة.

- استلام معلومات عن محافظ الائتمان والودائع شهرياً من البنوك، شركات التمويل والاستثمار وإعداد تقرير عن نمو الائتمان مقابل الودائع والتأشير مقابل أسماء البنوك المتعدية لحدود النسب.

سابعاً- إرساء نظام البيانات المفتوحة

في إطار تحسين أنظمة تبادل البيانات بين البنك المركزي ومختلف الهيئات الدولية، بهدف المساعدة على إدماج معايير تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الذاتية (SDMX) ضمن الممارسات الوطنية لنشر البيانات وعلى تقديم تطبيق البيانات المفتوحة. فيتم إنشاء جداول توافق بين الرموز البيانية الإحصائية للبنك المركزي والرموز المعيارية لصندوق النقد الدولي، وذلك بالنسبة لعينة من المجالات (ميزان المدفوعات، واستخدام وسائل تحميل نظام البيانات الإحصائية النقدية ومسح النفاذ إلى البيانات المالية) والى تكوين الممثلين الوطنيين في مجال استخدام وسائل تحميل نظام البيانات المفتوحة. xx

ثامناً- إدارة المخاطر

إن تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر يتم من خلال إطار عام والذي يضم عناصر نوعية كإجراءات العمل والسياسات والصلاحيات المتبعة، وعناصر كمية كالطرق المتبعة لقياس المخاطر والحدود الائتمانية، حيث يتمتع هذا الإطار بالمرونة ليتماشى مع أنشطة البنك المختلفة وأية مستجدات قد تطرأ على مناخ العمل، وكذلك يتضمن وصف محدد للإجراءات الواجب إتباعها في حالة الأعمال الجديدة والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة. xxi

تعتمد إدارة المخاطر بالبنك المركزي على خمسة مبادئ أساسية لتحقيق التوازن بين المخاطر والعائد، وذلك وفق للإطار النظري لإدارة المخاطر والمتمثل في نموذج COSO2 وفي مواصفة إيزو 31000، تتمثل هي: xxii

- تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تطبيق الإدارة الوقائية.
- الحفاظ على السمعة الجيدة للبنك المركزي، والتي تعتمد على عدة أساليب من ضمنها تحقيق فعالية الإدارة ونظم الرقابة والتحكم في المخاطر.

- العمل على حماية قوة المركز المالي للبنك المركزي وذلك عن طريق التحكم في كافة أنواع المخاطر المحتملة التي يتعرض لها البنك مع العمل على السيطرة عليها بالتنسيق مع جميع الإدارات الأخرى بالبنك.

- القطاعات / الإدارات هي الجهات مسؤولة عن كافة أنواع المخاطر في حدود مهامهم ومسئولياتهم، إضافة إلي مسؤوليتهم عن الحد من تأثيرها وذلك عن طريق اتخاذ وتطبيق كافة الإجراءات والضوابط الرقابية.

- التأكيد على أهمية الدور المستقل لقطاع المراجعة الداخلية لمراقبة كفاءة إدارة المخاطر بأنشطة البنك المختلفة والإشراف على الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة.

- تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح من خلال تزويد الإدارة العليا للبنك، مجلس الإدارة وكذا لجنة المراجعة الداخلية بتقارير دورية تفصح عن كافة أنواع المخاطر الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك مع التوصية بالتدابير اللازمة.

تاسعا- تطبيق معايير أمن المعلومات

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة نمواً غير مسبوق، وقد تم تعزيز ذلك النمو من خلال استخدام البنية التحتية الإلكترونية، وغرس الكفاءات التي تعمل على عملية التحسين المستمر لشتى الخدمات المصرفية في الساحة الاقتصادية. وكون أن البنك المركزي هو محور عمليات الرقابة والإدارة التنظيمية لكافة البنوك العاملة في الدولة، فيجب أن يعتمد نظام قوى وفعال لحماية كافة المعلومات الحساسة والغاية في الأهمية، فقد شهدت الأعوام الأخيرة تنامياً كبيراً في جرائم الانترنت وطرق الإحتيال الإلكتروني المختلفة. حيث أصبحت الشبكات أكثر ترابطاً، فقد سهلت شبكات الانترنت والشبكات الاجتماعية الولوج إلى جميع المعلومات ونشرها في شتى أرجاء العالم، وبذلك فقد أصبح أمن المعلومات مسؤولية حيوية لضمان سرية المعلومات وحمايتها من الوصول إليها بطريقة غير مصرح بها أو التلاعب فيها، أو فقدان تلك المعلومات سواء كان ذلك متعمداً أو غير متعمد.^{xxiii}

وبأخذ ذلك في الإعتبار، فيستوجب على البنك المركزي تطبيق معايير أمن المعلومات بصورة مستدامة من خلال فريق من الأفراد المؤهلين وذوي معرفة لكيفية الحفاظ على سرية المعلومات والأنظمة الأساسية على أعلى مستوى، مع وجود دعم قوي من السياسات العالمية والإجراءات المطبقة في كل عملية من عمليات البنك المركزي. ذلك بالإضافة إلى أن زيادة الوعي لدى العاملين وتعليمهم لقواعد أمن المعلومات أصبح من العناصر الحيوية جداً، حيث يعمل ذلك بالتوازي مع الضوابط الأمنية اليومية لضمان نجاح هذا التغيير في الثقافة والسلوك البشري فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات الحساسة والتعامل معها ضمن الأعمال اليومية بصورتها الورقية أو الإلكترونية.^{xxiv}

عاشرا- التعاون الدولي

يشمل التعاون الدولي بين البنك المركزي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية مجالاً شاسعاً من الأنشطة، حيث انه يتجسد من جهة عبر تعبئة الموارد المالية، ومن جهة أخرى من خلال بعثات المساعدة الفنية التي تغطي المهام الرئيسية للبنك المركزي. ويتمثل جانب آخر من التعاون في تبادل وجهات النظر والخبرات مع المؤسسات أخرى وذلك من خلال الاجتماعات والتظاهرات الدولية وتنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والمالية والنقدية. كما يغطي التعاون الدولي العلاقات مع بنوك مركزية أخرى والتي تعتبر فرصة لتبادل الخبرة والمعرفة.^{xxv}

الحادي عشر- الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي

إدارة الموارد البشرية تمثل إدارة أساسية في البنك المركزي، تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية التي تعمل فيها، من خلال إستراتيجية تشتمل على مجموعة من السياسات والممارسات المتعددة بشكل يتوافق هذا إستراتيجية البنك ورسالتها ويسهم في تحقيقها.^{xxvi} وتعتمد على:^{xxvii}

1- قسم رواتب ونفقات الموظفين ويتولى:

- تنفيذ الإجراءات الخاصة بصرف رواتب وعلاوات وبدلات ومكافآت الموظفين ونفقات العلاج الطبي والتأمين على حياة الموظفين عن إصابات العمل، والقروض وإيجارات مساكن الموظفين.
- إعداد الموازنة التقديرية السنوية لنفقات الموظفين.

- تنظيم المستندات ومذكرات التصفية والصرف وإجراءات التسويات المالية المتعلقة بأعمال القسم ومسك السجلات والكشوفات والبيانات التي تستلزمها طبيعة أعماله.

2- قسم الشؤون الذاتية ويتولى:

- تطبيق أحكام لائحة شؤون الموظفين في البنك المركزي وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بمقتضاها، والتأكد من تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس والمحافظ واللجنة التنفيذية.

- تحديد احتياجات التوظيف وإعداد الإعلانات المناسبة وتنفيذ إجراءات التوظيف.

- تنفيذ و/ أو متابعة الإجراءات الإدارية والمسلكية الخاصة بدوام الموظفين وتعيينهم وتثبيتهم وعلاواتهم وترقيتهم ونقلهم والتأمين عليهم وتأمين العناية الصحية لهم ولعائلاتهم والعمل على إجراء الفحص الطبي للمرشحين للتوظيف.

3- قسم التطوير والتدريب ويتولى:

- اقتراح برامج تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القائمين على رأس العمل لرفع مستواهم وكفاءتهم.

- متابعة تطور الموظفين ووضع برامج لتأهيل الذين لديهم الاستعداد العلمي والنفسي لشغل وظائف أهم في المستقبل.

- متابعة جميع الأمور المتعلقة بالإجازات الدراسية للموظفين والبرامج التدريبية المناسبة لهم، وذلك طبقاً لأحكام ونظم عمل البنك المركزي.

كما يعتبر وضع واحترام ميثاق السلوك المهني والأخلاقي للعاملين بالبنك المركزي من وضع الميثاق الذي يعتمد على تهيئة بيئة العمل التي تقوم على ضمان حقوق العاملين، تحديد واجبات الموظف المهنية، وآليات التعامل مع العملاء والموردين، ضمان المساواة وعدم التمييز، الحد من تضارب المصالح، مكافحة الاحتيال الداخلي والخارجي، الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية، الحفاظ على سرية المعلومات، الحفاظ على أصول وممتلكات البنك، توفير الصحة والسلامة المهنية والأمن، عدم قبول الهدايا، إعداد التقارير المالية والإحصائية، وحفظ السجلات والدفاتر بالبنك. كما يجب الحرص على تنفيذ الميثاق وتحديثه والإبلاغ عن الانتهاكات.^{xxviii}

الثاني عشر- استقلالية البنك المركزي

تعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية، لأن السلطة النقدية المستقلة أكثر كفاءة وقدرة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ووظائفها لتحقيق الهدف المنشود بعيداً عن كل أشكال الضغوطات والصراعات السياسية والحزبية. وبإمكانها تحقيق مبدأ الشفافية السابق الذكر، مما يؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.^{xxix}

تعتمد إدارة المخاطر بالبنك المركزي على خمسة مبادئ أساسية لتحقيق التوازن بين المخاطر والعائد، وذلك وفق للإطار النظري لإدارة المخاطر والمتمثل في نموذج COSO2 وفي مواصفة إيزو 31000، تتمثل هي:^{xxx}

- تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تطبيق الإدارة الوقائية.

- الحفاظ على السمعة الجيدة للبنك المركزي، والتي تعتمد على عدة أساليب من ضمنها تحقيق فعالية الإدارة ونظم الرقابة والتحكم في المخاطر.

- العمل على حماية قوة المركز المالي للبنك المركزي وذلك عن طريق التحكم في كافة أنواع المخاطر المحتملة التي يتعرض لها البنك مع العمل على السيطرة عليها بالتنسيق مع جميع الإدارات الأخرى بالبنك.

- القطاعات / الإدارات هي الجهات مسؤولة عن كافة أنواع المخاطر في حدود مهامهم ومسئولياتهم، إضافة إلي مسؤوليتهم عن الحد من تأثيرها وذلك عن طريق اتخاذ وتطبيق كافة الإجراءات والضوابط الرقابية.

- التأكيد على أهمية الدور المستقل لقطاع المراجعة الداخلية لمراقبة كفاءة إدارة المخاطر بأنشطة البنك المختلفة والإشراف على الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة.

- تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح من خلال تزويد الإدارة العليا للبنك، مجلس الإدارة وكذا لجنة المراجعة الداخلية بتقارير دورية تفصح عن كافة أنواع المخاطر الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك مع التوصية بالتدابير اللازمة.

تاسعا- تطبيق معايير أمن المعلومات

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة نمواً غير مسبوق، وقد تم تعزيز ذلك النمو من خلال إستخدام البنية التحتية الإلكترونية، وغرس الكفاءات التي تعمل على عملية التحسين المستمر لشتى الخدمات المصرفية في الساحة الاقتصادية. وكون أن البنك المركزي هو محور عمليات الرقابة والإدارة التنظيمية لكافة البنوك العاملة في الدولة، فيجب أن يعتمد نظام قوى وفعال لحماية كافة المعلومات الحساسة والغاية في الأهمية، فقد شهدت الأعوام الأخيرة تنامياً كبيراً في جرائم الانترنت وطرق الإحتيال الإلكتروني المختلفة. حيث أصبحت الشبكات أكثر ترابطاً، فقد سهلت شبكات الانترنت والشبكات الاجتماعية الولوج إلى جميع المعلومات ونشرها في شتى أرجاء العالم، وبذلك فقد أصبح أمن المعلومات مسؤولية حيوية لضمان سرية المعلومات وحمايتها من الوصول إليها بطريقة غير مصرح بها أو التلاعب فيها، أو فقدان تلك المعلومات سواء كان ذلك متعمداً أو غير متعمد.^{xxxix}

وبأخذ ذلك في الإعتبار، فيستوجب على البنك المركزي تطبيق معايير أمن المعلومات بصورة مستدامة من خلال فريق من الأفراد المؤهلين وذوي معرفة لكيفية الحفاظ على سرية المعلومات والأنظمة الأساسية على أعلى مستوى، مع وجود دعم قوي من السياسات العالمية والإجراءات المطبقة في كل عملية من عمليات البنك المركزي. ذلك بالإضافة إلي أن زيادة الوعي لدى العاملين وتعليمهم لقواعد أمن المعلومات أصبح من العناصر الحيوية جداً، حيث يعمل ذلك بالتوازي مع الضوابط الأمنية اليومية لضمان نجاح هذا التغيير في الثقافة والسلوك البشري فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات الحساسة والتعامل معها ضمن الأعمال اليومية بصورتها الورقية أو الإلكترونية.^{xxxii}

عاشرا- التعاون الدولي

يشمل التعاون الدولي بين البنك المركزي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية مجالاً شاسعاً من الأنشطة، حيث انه يتجسد من جهة عبر تعبئة الموارد المالية، ومن جهة أخرى من خلال بعثات المساعدة الفنية التي تغطي المهام الرئيسية للبنك المركزي. ويتمثل جانب آخر من التعاون في تبادل وجهات النظر والخبرات مع المؤسسات أخرى وذلك من خلال الاجتماعات والتظاهرات

الدولية وتنظيم المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والمالية والنقدية. كما يغطي التعاون الدولي العلاقات مع بنوك مركزية أخرى والتي تعتبر فرصة لتبادل الخبرة والمعرفة. xxxiii

الحادي عشر- الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي

إدارة الموارد البشرية تمثل إدارة أساسية في البنك المركزي، تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية التي تعمل فيها، من خلال إستراتيجية تشتمل على مجموعة من السياسات والممارسات المتعددة بشكل يتوافق هذا إستراتيجية البنك ورسالتها ويسهم في تحقيقها xxxiv. وتعتمد على: xxxv

1- قسم رواتب ونفقات الموظفين: ويتولى مايلي:

- تنفيذ الإجراءات الخاصة بصرف رواتب و علاوات وبدلات ومكافآت الموظفين ونفقات العلاج الطبي والتأمين على حياة الموظفين عن إصابات العمل، والقروض وإيجارات مساكن الموظفين.
- إعداد الموازنة التقديرية السنوية لنفقات الموظفين.
- تنظيم المستندات ومذكرات التصفية والصرف وإجراءات التسويات المالية المتعلقة بأعمال القسم ومسك السجلات والكشوفات والبيانات التي تستلزمها طبيعة أعماله.

2- قسم الشؤون الذاتية ويتولى:

- تطبيق أحكام لائحة شؤون الموظفين في البنك المركزي وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بمقتضاها، والتأكد من تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس والمحافظ واللجنة التنفيذية.
- تحديد احتياجات التوظيف وإعداد الإعلانات المناسبة وتنفيذ إجراءات التوظيف.
- تنفيذ و/ أو متابعة الإجراءات الإدارية والمسلكية الخاصة بدوام الموظفين وتعيينهم وثبیتهم وعلاواتهم وترقيتهم ونقلهم والتأمين عليهم وتأمين العناية الصحية لهم ولعائلاتهم والعمل على إجراء الفحص الطبي للمرشحين للتوظيف.

3- قسم التطوير والتدريب ويتولى:

- اقتراح برامج تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القائمين على رأس العمل لرفع مستواهم وكفاءتهم.
- متابعة تطور الموظفين ووضع برامج لتأهيل الذين لديهم الاستعداد العلمي والنفسي لشغل وظائف أهم في المستقبل.
- متابعة جميع الأمور المتعلقة بالإجازات الدراسية للموظفين والبرامج التدريبية المناسبة لهم، وذلك طبقاً لأحكام ونظم عمل البنك المركزي.

كما يعتبر وضع واحترام ميثاق السلوك المهني والأخلاقي للعاملين بالبنك المركزي من وضع الميثاق الذي يعتمد على تهيئة بيئة العمل التي تقوم على ضمان حقوق العاملين، تحديد واجبات الموظف المهنية، وآليات التعامل مع العملاء والموردين، ضمان المساواة وعدم التمييز، الحد من تضارب المصالح، مكافحة الاحتيايل الداخلي والخارجي، الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية، الحفاظ على سرية المعلومات، الحفاظ على أصول وممتلكات البنك، توفير الصحة والسلامة المهنية والأمن، عدم قبول الهدايا، إعداد التقارير المالية والإحصائية، وحفظ السجلات والدفاتر بالبنك. كما يجب الحرص على تنفيذ الميثاق وتحديثه والإبلاغ عن الانتهاكات. xxxvi

الثاني عشر- استقلالية البنك المركزي

تعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية، لأن السلطة النقدية المستقلة أكثر كفاءة وقدرة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ووظائفها

لتحقيق الهدف المنشود بعيدا عن كل أشكال الضغوطات والصراعات السياسية والحزبية. وبإمكانها تحقيق مبدأ الشفافية السابق الذكر، مما يؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها. xxxvii

المحور الثالث: حوكمة البنك المركزي للسياسة النقدية لتحقيق مصداقيتها

إن الأزمة المالية العالمية قد غيرت جذريا حجم وتكوين وخصائص مخاطر الميزانيات العمومية للبنوك المركزية. فأصبحت البنوك المركزية تملك سلطة تقديرية هائلة للتدخل في الأسواق المالية من خلال التسهيل الكمي والنوعي للسياسة النقدية غير التقليدية المستحدثة، مع صلاحيات واسعة وأهداف تشمل كلا من استقرار الأسعار والاستقرار المالي. مما تطلب ترتيبات حديثة لحوكمة البنوك المركزية، وتصميم مؤسسي جديد لتقييد استخدام السلطة والتركيز على المساءلة والشفافية والإفصاح بشكل أكبر.

أولا- استقلالية البنك المركزي

تسعى العديد من الدول إلى تزويد بنوكها المركزية بترتيبات قانونية ومؤسسية تحميها من التدخل السياسي للسلطة التنفيذية أو التشريعية، وتوفر له المناخ المناسب والضروري لوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتباره المسؤول عن إدارتها، وقد عرف هذا الاتجاه مراحل عديدة ومختلفة، نتيجة أسباب محددة.

1- مفهوم استقلالية البنك المركزي

يتمثل في منح الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية للبنك المركزي من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، ومنحه بذلك حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية، ويعتبر هذا المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لوظائفها في الوقت الحالي. xxxviii

وانطلاقا مما تقدم نجد أن استقلالية البنوك المركزية ترتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق هدفها، الذي انحصر أساسا في تحقيق استقرار الأسعار من خلال مكافحة التضخم، ويتم ذلك بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من طرف الحكومة أو البرلمان، وذلك في سبيل تحقيق مصداقية السياسة النقدية.

2- مؤشرات استقلالية البنك المركزي

يعتبر وضع ترتيبات كافية لاستقلالية البنوك المركزية أمرا حاسما لتقليل احتمالات التدخل السياسي للسلطة التنفيذية أو التشريعية في عملية الإشراف فأصبحت البنوك المركزية أكثر استقلالا من الناحية القانونية (العضوي والوظيفي) خلال ثلاث العقود الأخيرة. xxxix إلا أن الجدل ظل قائما بشأن الاستقلال التنظيمي (الإشرافي) الذي يعاني من ضغوط حقيقية من خلال التطبيق الميداني في الحياة اليومية. xl ويمكن توضيح معايير الاستقلال التشريعي والتنظيمي كمايلي:

1-2- الاستقلال العضوي (الاستقلالية السياسية)

وتتعلق بالعلاقات المؤسسية بين الدولة والبنك المركزي، وتشمل الاستقلالية العضوية للبنك المركزي شروط تعيين مسيريه وكبار موظفيه. والقيام بمهامهم وفق السلطة المخولة إليهم قانونا، وبذلك نستطيع أن نميز ما يلي: xli

- **الاستقلالية الشخصية:** تتعلق الاستقلالية الشخصية بعمليات التعيين وعدم العزل قبل الفترة المحددة قانونا لمديري ومسيري وكبار موظفي البنك المركزي، فهي توفر ضمانات استقرار أعضاء إدارة البنك بعيدا عن الضغوطات الممارسة عليهم؛ كتهديد العزل من المنصب والمهام أو

وعد بتجديد الفترة، وبذلك تحتل الاستقلالية الشخصية دورا بارزا في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته بمعزل عن أية ضغوطات خارجية قد تعرقل أداء مسؤوليه لمهامهم، مما يعكس سلبا على مسار السياسة النقدية. xlii

هناك عدة مؤشرات تحكم الاستقلالية الشخصية نذكر منها: xliii

* **مؤشر طول الفترة:** تعتبر البنوك المركزية التي تكون فيها المدة القانونية للمحافظ أطول، والسلطة التنفيذية صلاحية قانونية ضئيلة لتعيين وإنهاء خدمات المحافظ بأنها الأكثر استقلالا. خاصة إذا تجاوزت هذه الفترة الدورات السياسية والفترة الانتخابية، فنجد طول الفترة للبنك المركزي الأمريكي ثمانية سنوات، وهي نفس المدة بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، أما نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يتم تعيين المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد،

* **مؤشر سرعة تغيير المحافظ:** بالإضافة إلى أهمية الوضع القانوني للبنك المركزي في تحديد استقلاليته الفعلية، هناك عوامل أخرى كالممارسة والعرف و شخصية المحافظ، فمؤشر سرعة تغيير المحافظ بسيط وفعال، ويستند هذا المؤشر إلى اعتبار أن زيادة سرعة التغيير عن مستوى معين يدل على مستوى أقل من الاستقلالية، ويبرر ذلك أنه كلما أتيحت الفرصة للسلطة التنفيذية لاختيار محافظ جديد، فإنها سوف تختار من يخدمها بالدرجة الأولى، وقد يفسر سرعة التغيير بتحدي المحافظ وعدم استجابته لمطالب السلطة التنفيذية.

- **استقلالية الوظيفة:** رغم بساطة هذا المؤشر إلا أن مدلوله ذو أهمية كبرى، ويعبر على مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى - الجمع بين الوظائف - والجهة المخول لها بذلك. وهل يحكم ذلك تشريع أو يتطلب إذن مسبق من طرف السلطة التنفيذية، وعدم إمكانية تقلد وظائف أخرى في الحكومة يعبر على درجة عالية من الاستقلالية xliii، الذي لا تسمح تشريعاته بتقلد محافظه منصب أو وظيفة في الحكومة، وذلك منعا من أي تأثير على موقفه وقراراته في مجال السياسة النقدية.

ويتبين من خلال ما سبق، أن دور وتكوين مجالس إدارات البنوك المركزية يمكن أن يكون لهما تأثير هام على طبيعة العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات. ففي بعض الحالات يكون مجلس الإدارة قناة رسمية للحكومة تمارس من خلالها بعض التأثير المباشر على قرارات البنك المركزي. كما يمكن وجود أعضاء مجلس إدارة بحكم مناصبهم أو بوصفهم مستشارين يمثلون الحكومة، إلا أن الاستقلالية الحقيقية تستوجب وضع قيود على التعيينات الحكومية، بل إشراك هيئات غير حكومية في إجراءات التعيين يكون أكثر مصداقية، ويكون تعيين مسؤولي البنوك المركزية لمدة طويلة نسبيا قابلة للتجديد.

2-2- الاستقلال الوظيفي (الاستقلالية الاقتصادية)

ويختص بالإجراءات العملية للبنك المركزي، وتقاس الاستقلالية الوظيفية من خلال المهام والأهداف والمسؤوليات المكلف بها البنك المركزي واستخدام أدوات السياسة النقدية، ويمكن أن نوضحها من خلال:

- **الاستقلال المؤسسي:** يقصد بالاستقلال المؤسسي، جعل البنك المركزي بعيدا عن ضغوط الحكومة ولا يخضع لتعليمات أو قرارات أو توجيهات أي مؤسسة حكومية تابعة للدولة، وفي هذا الإطار توجد درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية.

ويتطلب الاستقلال المؤسسي تحديد الهيكل التنظيمي والإدارة في البنك المركزي وكيفية توزيع الأدوار والمهام. والشفافية في عملية إتخاذ القرار. ومستويات عالية من الإفصاح، وإمكانية المساءلة وتقديم حوافز الأداء.

- **استقلالية تحديد الأهداف:** ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فكلما ارتبطت بهدف استقرار مستوى الأسعار اعتبرت أعلى استقلالية. وعندما تكلف بأهداف أخرى فإن ذلك يحد من استقلاليتها، لأن العمل على تحقيق تلك الأهداف قد يعرقل تحقيق الهدف النهائي الرئيسي. فتعدد الأهداف يضعف من درجة الاستقلالية.

وتعتبر عملية وضع أرقام مستهدفة للتضخم أداة ضبط وتحكم تقلل من استقلالية البنك المركزي، إلا أنها تزيد من مصداقية السياسة النقدية، ويتطلب هذا الإجراء نضج تشريعي كبير.

- **الاستقلال الأدوات (الإجرائي):** يعتبر الاستقلال الأدوات للبنك المركزي على قدرته في استخدام أدوات السياسة النقدية بطريقة تلقائية لتحقيق أهدافه الأساسية. فبقدر ما يكون للبنك المركزي السلطة والحرية في اختيار واستخدام أدوات السياسة النقدية بقدر ما يكون مؤشر دال على مدى استقلاليتها.

- **الاستقلال المالي (الموازني):** ويقصد به استقلال ميزانية البنك المركزي، إلا أن البنوك المركزية تتمتع في الغالب باستقلال مالي عن حكوماتها للتكفل بمصاريف التشغيل والاستثمار، رغم بعض الاستثناءات مثل اليابان ونيوزلندا. ففي حالة عدم تمتعه بالاستقلال المالي في وضع ميزانيته، تستطيع الحكومة أن تمارس بطريقة غير مباشرة تأثيراً على سياسة البنك المركزي بتقييد حصوله على الموارد أو التأثير على مرتبات أعضاء مجلس الإدارة أو على توزيع الأرباح^{xiv}.

- **استقلالية التمويل (الإقراض):** ويقصد بها حدود تمويل البنك المركزي للحكومة، وتعتبر على الحدود الموضوعية على إقراض السلطة النقدية - البنك المركزي - للحكومة، من حيث الحجم والإستحقاق وسعر الفائدة وشروط تقديم القروض. فتعتبر الاستقلالية التمويلية للبنك المركزي اتجاه الحكومة من الجوانب الأساسية في استقلال السياسة النقدية، وتعتبر على مدى توفر القيود القانونية في هذا المجال^{xvi}.

2-3- الاستقلال التنظيمي (الإشرافي)

يعتبر الاستقلال الإشرافي ضروري لتفعيل استقلالية البنك المركزي، وحاسم في تنفيذ القواعد، وفرض الجزاءات، وإدارة الأزمات، ولكي يكون فعال يجب أن يكون الإشراف غير ظاهر بشكل كبير. إلا أن عدم ظهوره هذا يعتبر في حد ذاته إشكالية قد تعرضه لمخاطر التدخل من جانب سلطات أخرى. ولحماية نزاهة الإشراف يجب أن يتمتع بحماية قانونية عند التطبيق والممارسة على أرض الواقع، كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد على جذب الإطارات الأكفاء والاحتفاظ بهم. وبالمقابل يجب إدخال نظم للجزاءات والتدخلات تقوم على قواعد راسخة وينبغي أن يُعطى البنك المركزي السلطة الوحيدة لمنح وسحب التراخيص مع وضع قواعد مناسبة لإجراءات الطعن وذلك ما يكسب البنك المركزي أكثر استقلالية، لأن الحكومة إذا كانت صاحبة السلطة في منح تراخيص إنشاء البنوك وتكوين فروعها، ستجدها منعسة في عملية سحب التراخيص بدرجة أكبر من اهتمامها في منحها^{xvii}.

ثانياً- الشفافية

إن المصداقية وما تكتسبه من أهمية، تتسم بالمراوغة، فلا توجد وصفة واضحة لإقناع الأسواق المالية والجمهور بأن البنك المركزي يسعى فعلاً إلى تحقيق أهدافه المعلنة، ولعل السبيل المفضي بالبنك المركزي إلى بناء المصداقية أن يتم ذلك من خلال توفير الشفافية فيوضح للجمهور والمؤسسات أهدافه، ويبين العلاقة بين هذه الأهداف وتصرفاته اليومية، ويضع سجلاً للخطوات المتخذة. بالمقابل ترتبط الأزمات دوماً بنقص المعلومات وعدم الوضوح مما يجعلها دوماً مفاجأة، إلا أنها قد لا تكون كذلك بالنسبة لصناع القرار. ^{xlviii}

1- مفهوم الشفافية

يقصد بشفافية البنك المركزي الإفصاح عن جميع المعلومات ذات العلاقة بإدارة السياسة النقدية، لذا يفترض أن تكون المعلومات المتاحة متماثلة ومتناسقة مابين البنك المركزي ومختلف الأعوان الاقتصاديين بالإضافة إلى الجمهور وهو ما يتماشى مع مبادئ " ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية في السياسات النقدية والمالية " المعتمد من قبل اللجنة النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي لكونه إطاراً فعالاً لتحقيق الشفافية. ^{xlix}

فالشفافية الكاملة تتطلب الحصول على معلومات دقيقة وتامة عن مختلف جوانب صنع السياسة النقدية من الغايات والأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، إلى التحديد الكمي والأوزان بالنسبة لكل هدف، وفي هذا المجال نجد عدة أنواع أو مؤشرات للشفافية:

- **الشفافية السياسية:** تبين الإعلان بوضوح عن أهداف السياسة النقدية، والتحديد الكمي لهذه الأهداف والوضع المؤسسي للتفاعل بين الحكومة والبنك المركزي،

- **الشفافية الاقتصادية:** تركز على المعلومات الاقتصادية المستخدمة لأغراض السياسة النقدية من بيانات اقتصادية، نماذج التنبؤ البنك المركزي، ومختلف التقارير والنشرات الشهرية والفصلية والسنوية،

- **الشفافية الإجرائية:** تحدد طريقة اتخاذ قرارات السياسة النقدية، وهي تتضمن وجود قاعدة أو إستراتيجية واضحة للسياسة النقدية والتي تصف إطار عمل السياسة النقدية وعمليات التشاور للوصول إلى القرارات،

- **الشفافية التشغيلية:** تتعلق بتنفيذ إجراءات سياسة البنك المركزي، وتتضمن مناقشة أخطاء السيطرة والتحكم في مجال تحقيق الأهداف التشغيلية والاضطرابات الكلية غير المتوقعة التي تهدد الاستقرار النقدي والمصرفي.

يعتمد بنك الجزائر إلى حد ما على ، فيعتد بعلانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ بنتائجها، وذلك من خلال التقارير الدورية المنتظمة والملتقيات والمؤتمرات الصحفية وغيرها مما يعطي مصداقية للسياسة النقدية، إضافة إلى الموقع الرسمي لبنك الجزائر. ⁱⁱ إلا أن تلك البيانات والمعلومات تبقى غير كافية وتخلوا من الدقة والعمق.

2- ممارسة الاستهداف

تمثل عملية الاستهداف من الاتجاهات الحديثة للشفافية، إلا أن الشفافية ارتبطت بالعمليات المتعلقة بالماضي أو الحاضر، وعملية الاستهداف تعبر عن توقعات مستقبلية بمعنى أنها تمثل وعداً بموازنة الانحرافات المحتملة في الرقم المستهدف مستقبلاً عن الأهداف المحددة خلال فترة تتراوح بين عام وعامين، وقد يتعلق الرقم المستهدف بالأهداف النهائية متمثلة في معدل التضخم أو الأهداف الوسيطة.

- **إستهداف التضخم:** للتغلب على عيوب عملية السعي لتحقيق أهداف نقدية، بدأت في أواخر الثمانينات، دولا كثيرة في اعتماد استهداف التضخم، وهناك أكثر من 40 دولة تستهدف الوصول إلى مستوى متدن ومستقر من التضخم، لكن 18 دولة منها فقط صنفت كدول مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم لديها التزامات واضحة ولها مصداقية فيما يتعلق بممارسة الاستهداف في نهاية سنة 2003، وهذه الدول لا بد أن تستوفي ثلاثة معايير:ⁱⁱⁱ

- أن تلتزم التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم محدد مستهدف أو مدى مستهدف خلال إطار زمني محدد،

- إعلان البنك المركزي بصفة مستمرة ومنتظمة لأهدافه للجمهور،

- أن تكون لديها ترتيبات مؤسسية، لضمان إخضاع البنك المركزي للمساءلة عن تحقيق الهدف، والهدف الرئيسي هو الاستقلال في العمل عن الحكومة، بحيث يكون البنك المركزي حرا في السعي لتحقيق هدفه من التضخم حتى وإن حددته الحكومة.

وإن استهداف تقليل التضخم هو إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بتحقيق معدل تضخم منخفض، وتبدأ العملية بإعلان رسمي من جانب البنك المركزي والحكومة (عادة وزارة المالية) بهدف كمي واضح للتضخم يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة، كمثال تحديد نسبة للتضخم مقدارها (2%) في السنة خلال العامين التاليين، وتستخدم كل الدول الأرقام المستهدفة للتضخم كأداة لبناء مصداقية الإطار العام لسياسة الاقتصاد الكلي بصفة خاصة، ويوصف هذا الاتجاه في الكتابات الاقتصادية بأنه " إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل حرية مقيدة " .ⁱⁱⁱ

- **استهداف الأهداف الوسيطة:** يتطلب الإعلان مسبقا عن معدل لسعر الصرف أو لمجمعات نقدية معينة فتصبح بذلك المجمعات النقدية أساسا هي الهدف الوسيط للسياسة النقدية، وهذا النوع من الأنظمة يشار إليه عادة بالتوجه النقدي، فيقوم البنك المركزي بتحريك أدواته (مثل سعر الفائدة) للسيطرة على المجمعات النقدية، التي تعتبر المحددات الرئيسية للتضخم على المدى الطويل، وبالتالي يتم استهداف معدل النمو والتوسع في المجمعات النقدية على أن يتم تحديده بدقة ولا يسمح بتجاوز الرقم المستهدف للهدف الوسيط قصد السيطرة على الهدف النهائي، ألا وهو معدل التضخم، وذلك ما انتهجه البنك المركزي الأوروبي حينما حدد معدل التوسع النقدي للكتلة النقدية M_3 بنسبة (4.5%).^{iv}

كما أن وضع رقم مستهدف لسعر الصرف الحقيقي يحتمل أن يكون ذا تأثير مباشر في عملية التضخم في البلدان النامية. إلا أنه من غير المحتمل أن تنجح السياسة النقدية في التخفيف من حدة هذه الآثار إلا في المدى القصير. ومع ذلك، فإن اتباع قاعدة لسعر الصرف الحقيقي لا تعني في حد ذاتها أن البلد سيعاني من فرط التضخم في حالات حدوث صدمات حقيقية.^{iv}

ثالثا- نظام المساءلة

نظرا للسلطة الضخمة التي أصبح يتمتع بها البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بمقتضى أحكام الاستقلالية، فالمساءلة تمثل الضمانة المقابلة لمنح الاستقلالية ومؤشرا هاما لمصداقيته.

1- مفهوم المساءلة

تقوم فكرة المساءلة في حدها الأدنى على ضرورة قيام البنك المركزي بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته، وما ترتب أو سترتب عليها من نتائج، سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة من خلال التقارير المنشورة والأحاديث الصحفية المنتظمة. أو في مواجهة المؤسسات

البرلمانية من خلال مثول مسؤوليه أمام لجانها المختصة لعرض سياساتها النقدية أو نتائجها لفترات سابقة أو لاحقة.^{lvi}

2- أشكال المساءلة

فالاستقلالية في الحقيقة تلقى مزيداً من المسؤولية على عاتق البنك المركزي. وتجعل منه المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن نتائج سياسته، مما يتطلب نظام مساءلة وآليات مراقبة قوية لضبط استقلاليتها دون الحد منها. ويمكن التمييز بين الشكلين الآتين للمساءلة:

1-2- المساءلة أمام الرأي العام

في أغلب الأحيان، تكون المساءلة أمام الرأي العام هي الأسلوب المباشر الوحيد المتاح لمساءلة البنك المركزي الذي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية. مما يساهم في قوته وفاعليته وإعطاء مصداقية حقيقية لمسار السياسة النقدية المنتهجة؛ ويعني ذلك أن عمليات البنك المركزي ينبغي أن تكون مفتوحة وشفافة حتى يدرك الجمهور كيف يعمل البنك والأسباب العامة لإجراءاته ولا يعني هذا بالطبع إشراك الجمهور في اتخاذ القرارات اليومية. أو إدراكه لكل الظروف التي تؤثر على قرارات البيع أو الشراء في أي فترة بعينها. غير أنه من الضروري أن يكون البنك المركزي قابلاً للمحاسبة من خلال بياناته العامة ومطبوعاته الدورية المنتظمة وشهاداته أمام الهيئات السياسية والملتقيات المختلفة.^{lvii}

2-2- المساءلة أمام جهات متخصصة

بمقتضى استقلالية البنوك المركزية، فإن المساءلة بشكل غير مباشر تتم أمام ممثلي الرأي العام في السلطة التشريعية من خلال لجنة متخصصة، بإرسال تقاريره إليها وإعلان وشرح وتوضيح وتبرير سياساته المنتهجة أو التي ينوي انتهاجها. والبنوك الأقل استقلالية يمكن مساءلتها أمام السلطة التنفيذية.^{lviii}

2-3- النموذج الدولي للمساءلة

يقوم ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية في السياسات النقدية والمالية المعتمد من طرف اللجنة النقدية والمالية الدولية وذلك في المبدأ الثاني منه؛ أن حسن الإدارة يتطلب أن تخضع البنوك المركزية للمساءلة، وعلى الأخص إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية ومن بين ما يتضمنه المبدأ الثاني ما يلي:^{lix}

- الإطارات المسيرة للبنك المركزي تكون على استعداد للمساءلة أمام سلطة عامة مختصة حول مسار السياسة النقدية، موضحين الهدف الاستراتيجي والنتائج المحققة والتعديلات الضرورية إن وجدت،

- يجب على البنك المركزي نشر والإفصاح على الوضعية المالية بواسطة نشرات دورية،

- الاعتماد على محافظ حسابات مستقل لفحص والتأكد من صحة الوضعية المالية

والإجراءات المحاسبية وحسن التسيير الداخلي الذي يضمن تكامل المهام،

- المعلومات المتعلقة بإيرادات ومصاريف الاستغلال للبنك المركزي يجب الإفصاح عنها للرأي العام سنوياً.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

- تعمل البنوك المركزية على تفعيل السياسة النقدية من خلال إدارتها واستخدام أدواتها بما يحقق أهدافها بصفة عامة ويحقق هدفها الرئيسي أي الاستقرار النقدي بصفة خاصة. ونجاح البنوك المركزية في تحقيق هذا الهدف يتطلب توافر مجموعة من الشروط الموضوعية أبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية وشفافية سياساتها وإجراءاتها وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهو ما يندرج تحت عنوان الحوكمة الجيدة للبنوك المركزية التي تلعب دوراً أساسياً في دعم وإرساء السياسة النقدية ومصداقيتها.

- إن استقلالية البنوك المركزية تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل. وتعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية. ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة، وعلى ذلك فإن البنك المركزي يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

- تعني الشفافية إطلاع الجمهور بشكل واضح وفي أوقات منتظمة على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور في ضوء ذلك من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

- في الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية مساءلة البنك المركزي بنفس الاهتمام، فكلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تترتب عنها استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه، أما الجهات التي يكون البنك مسؤولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية، وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.

- التوصيات

إضافة إلى العناصر السابقة والتي تمثل متطلبات نجاح البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، فإن البنك المركزي يضع إستراتيجية محددة لإدارة السياسة النقدية وتحقيق أهدافها. ويواجه البنك المركزي عند رغبته في تحقيق أهداف معينة مشكلة أنه قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف، ومن ثم فإن الباحثان يقترحان مجموعة من التوصيات تزيد من درجة حوكمة البنك المركزي وتعمق من مصداقية السياسة النقدية:

- ضرورة اعتماد البنوك المركزية على معايير موحدة في مجال الحوكمة المصرفية لتعزيز شفافية ممارساتها خاصة في مجال السياسة النقدية.

- الاعتماد على معايير بازل كشرط أساسي لدى البنوك المركزية خاصة الدعامات الثلاثة المتعلقة بانضباط السوق كمدخل لإرساء الحوكمة المصرفية.

- إنشاء وحدة إدارية مستقلة على مستوى البنك المركزي تتمثل في خلية الحوكمة المصرفية مهمتها مراقبة أداء البنك المركزي ونشر التقارير الدورية والإفصاح عن كل قرارات ونتائج السياسة النقدية المنتهجة.

الهوامش والمراجع

- ١- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 2010، ص: 244.
- ٢- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 105.
- ٣- فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 26.
- ٤- زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء، الأردن، الطبعة السادسة، 1997، ص: 221.
- ٥- رشاد العصار ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص: 107.
- ٦- ريتشارد. د. إيرب، " دور البنوك المركزية "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989، ص ص: 11-12.
- ٧- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 109.
- viii- J.L - Besson, **Monnaie et Finance**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1993, p: 100.
- ix- G- Pariente, **Eléments d'économie monétaire**, Economica, Paris, 1983, p: 78.
- x- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص: 207.
- * - وتتوقف مصداقية السياسة الاقتصادية على ثلاثة أنواع من الشروط: الشروط التقنية، الشروط القانونية والإدارية، والشروط الإستراتيجية.
- xi - أمية طوقان- محافظ البنك المركزي الأردني، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2 و3 جويلية 2005، سوريا، ص: 04.
- xii - البنك المركزي الأردني، الخطة الإستراتيجية 2016-2018، الأردن، 2016، ص ص: 13-14.
- xiii- أشرف خان، " تحديد طريقة العمل من أعلى"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 53، العدد 04، ديسمبر 2016، ص ص: 52-53.
- xiv- بنك البحرين والكويت، عملية تقييم مجلس الإدارة، ، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي: <http://ar.bbkonline.com/InvestorRelations/CorporateGovernance/Pages/PerformanceEvaluationProcess.aspx>
- xv- البنك المركزي المصري، ميثاق المراجعة الداخلية، قطاع المراجعة الداخلية، يناير 2011، مصر، ص ص: 02-04.
- xvi- إيداد سعيد الصوص، مدى فاعلية لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق لداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص: 52.
- xvii- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2012، تونس، جوان 2013، ص ص: 136-142.
- xviii- توصيات مجموعة العمل المالي FATF، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، ترجمة: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF، فبراير 2012، ص ص: 04-05.
- xix- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تنظيم المصرف المركزي، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي: http://www.centralbank.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=141&Itemid=109
- xx- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2012، مرجع سابق، ص: 138.
- xxi- اتحاد المصارف العربية، تعزيز دور المصارف المركزية في الحد من المخاطر وحماية الاستقرار المالي، ضمن فعاليات منتدى «الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر»، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي: <http://www.uabonline.org/ar/magazine/160615881575159116061575/1605160615781583160915751604157315801585/8031>
- xxii- المعهد البريطاني للمعايير، المعيار الدولي لإدارة المخاطر آيزو 31000، الإمارات العربية المتحدة ، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي: <https://www.bsigroup.com/ar-AE-ISO-31000---/>
- xxiii- البنك المركزي المصري، تطبيق معايير أمن المعلومات على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي: <http://www.cbe.org.eg/ar/AboutCBE/Security/Pages/InformationSecurity.aspx>
- xxiv- Huber Kempf et Marc Lanteri, **La Gouvernance des Banque Centrales dans les pays émergents et en développement: le cas de l'Afrique subsaharienne**, Bulletin de la Banque de France, No 171, Mars 2008, pp: 94-95.
- xxv- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2014، تونس، جوان 2015، ص ص: 156-160.
- xxvi- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، تونس، جوان 2014، ص ص: 163-164.
- xxvii- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تنظيم المصرف المركزي، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي: http://www.centralbank.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=141&Itemid=109

- xxviii- البنك المركزي المصري، ميثاق السلوك المهني والأخلاقي بالبنك المركزي، ادارة الالتزام، مصر، 2014، ص: 01.
- xxix- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 94.
- xxx- المعهد البريطاني للمعايير، المعيار الدولي لإدارة المخاطر آيزو 31000، الإمارات العربية المتحدة، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي:
- <https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-31000---/>
- xxxi- البنك المركزي المصري، تطبيق معايير أمن المعلومات على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي:
- <http://www.cbe.org.eg/ar/AboutCBE/Security/Pages/InformationSecurity.aspx>
- xxxii- Huber Kempf et Marc Lanteri, **La Gouvernance des Banque Centrales dans les pays émergents et en développement: le cas de l'Afrique subsaharienne**, Bulletin de la Banque de France, No 171, Mars 2008, pp: 94-95.
- xxxiii- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2014، تونس، جوان 2015، ص ص: 160-156.
- xxxiv- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2013، تونس، جوان 2014، ص ص: 164-163.
- xxxv- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تنظيم المصرف المركزي، على الرابط التشعبي للموقع الرسمي:
- http://www.centralbank.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=141&Itemid=109
- xxxvi- البنك المركزي المصري، ميثاق السلوك المهني والأخلاقي بالبنك المركزي، ادارة الالتزام، مصر، 2014، ص: 01.
- xxxvii- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 94.
- xxxviii - M - CAZALS et Autres, **Economie monétaire et financière**, Dunod , Paris, 1999, P : 150.
- xxxix- مارتا كاستيللو- برا نكو ومارك سوينبورن، « استقلال البنك المركزي »، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 29، العدد 01، مارس 1992، ص: 21.
- xl- أدبيير س. داس وآخرون، " ضرورة استقلال جهات التنظيم المالي "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 04، ديسمبر 2002، ص ص: 24 - 25.
- xli- C- SAINT-ETIENNE, **Macrofinance et Marchés Financiers**, Economica, Paris, 1998, PP: 97- 98.
- xlii- نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص: 87.
- xliii- علي توفيق الصادق وآخرون، " السياسة النقدية في البلدان العربية: النظرية والتطبيق "، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، على توفيق الصادق وآخرون، محررون، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، أبو ظبي، العدد 02، 1996، ص: 97 .
- xliv- عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، 2003، ص: 96.
- xlv- مارتا كاستيللو- برانكو ومارك سوينبورن، " استقلال البنك المركزي "، مرجع سابق، مارس 1992، ص: 21.
- 2- على توفيق الصادق وآخرون، " السياسة النقدية في البلدان العربية: النظرية والتطبيق "، مرجع سابق، 1996، ص: 93.
- xlvii- أودبيير س. داس، « ضرورة استقلال جهات التنظيم المالي »، مرجع سابق، ديسمبر 2002، ص: 25.
- xlviii- Banque d'Algérie, **Média BANK**, Le journal interne de la Banque d'Algérie, Publication Bimestrielle, N°62, Octobre- Novembre 2002, pp: 14-20.
- xlix- صندوق النقد الدولي، ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية: إعلان مبادئ، 26 سبتمبر 1999، ص ص: 01-16.
- l- صبحي حاسون، " قياس مدى شفافية السياسة النقدية من المصارف المركزية: دراسة تحليلية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص ص: 48-58.
- ال- المادة 29 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.
- lii- كارمن م . رينهارت وميجيل أ . سالفاستانو، " الاتجاه نحو استهداف التضخم "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 02، جوان 2003، ص: 25.
- liii- بول ماسون وآخرون، " هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطارًا لسياسة نقدية في البلدان النامية "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 35، العدد 01، مارس 1998، ص: 35.
- liv- أنزو كروتشي ومحسن س. خان، " الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 37، العدد 03، سبتمبر 2000، ص ص: 48-49.
- lv- بيتر ج. مونتييل وجوناثان د. أوستري، " سعر الصرف الحقيقي هو الهدف في البلدان النامية "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 30، العدد 01، مارس 1993، ص: 40.
- lvi- محمد دوبدار وأسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص: 276.
- lvii- لويس جاكوميه وتوماس ماشيني، " صلاحيات أوسع "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 02، جوان 2014، ص ص: 47-49.
- lviii- نفس المرجع السابق، ص: 49.
- lix- كارل هابر ماير، "مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية"، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، محمد الفنيش، محرر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص: 60.